التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2021-2022 لقطاع التعليم

(التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي)

سنة الإصدار 2023

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي (3,475.9) مليون شيكل، من أصل (16,197.6) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (21.5%) من إجمالي النفقات.[1]
وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2021 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي (3,314.7) مليون شيكل، من أصل (16,120.3) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2021، أي ما نسبته (20.6%) من إجمالي النفقات.[2]

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2021-2022 لوزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي /بالمليون الشيكل

البند	الإنفاق الفعلي 2021/ بالمليون شيكل	الإنفاق الفعلي 2022/ بالمليون شيكل	النسبة بين 2022/2021
الرواتب والأجور	2,647.0	2,738.4	%103.5
مساهمات اجتماعية	270.6	302.7	%111.9
السلع والخدمات	255.4	240.6	%94.2
النفقات التحويلية	13.4	15.8	%117.7
النفقات الرأسمالية	0.3	0.6	%243.4
النفقات التطويرية	128.0	177.6	%138.8
المجموع	3,314.7	3,475.9	%104.9

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2021-2022 لوزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي وتبعاً للبنود /بالمليون شيكل

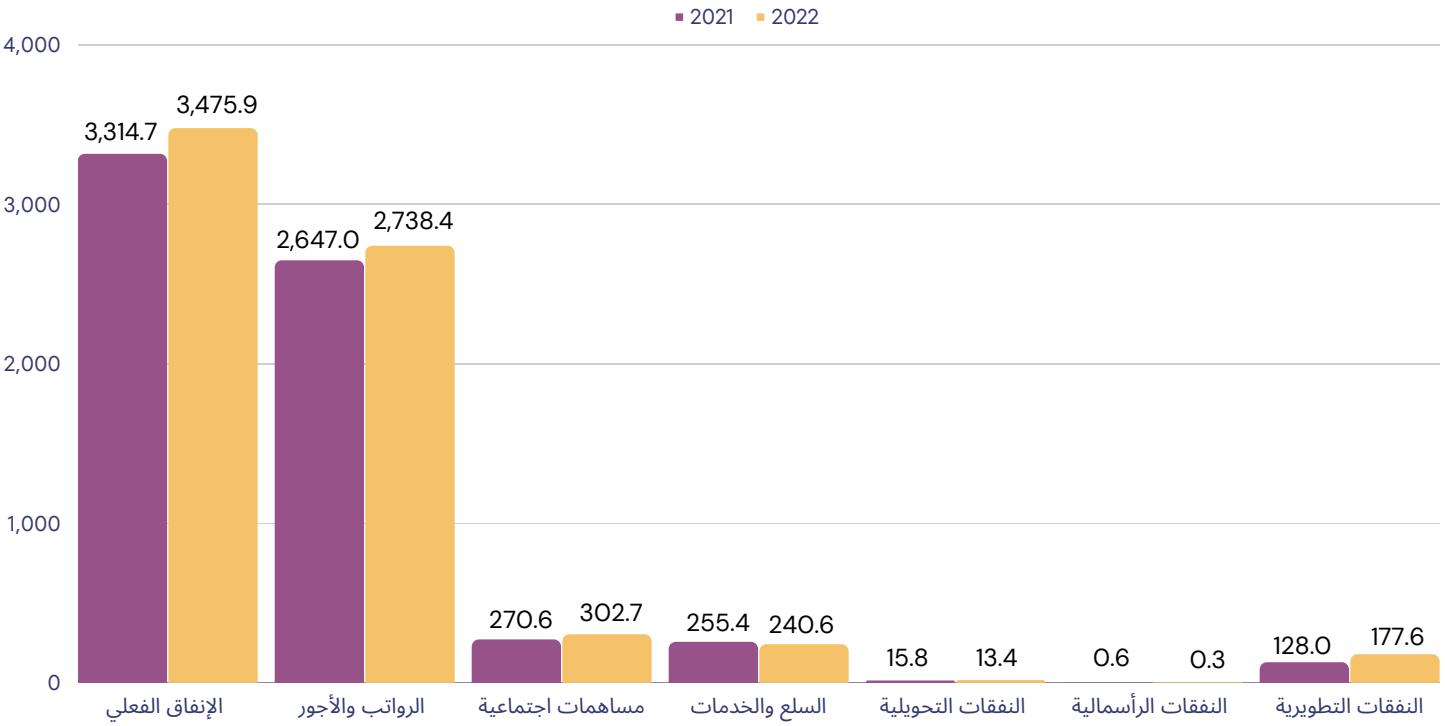

·الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والشركاء.

[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون اول 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 كانون ثاني 2023، جدول رقم (5ب)
[2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون اول 2021، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 2 شباط 2022، جدول رقم (5ب)

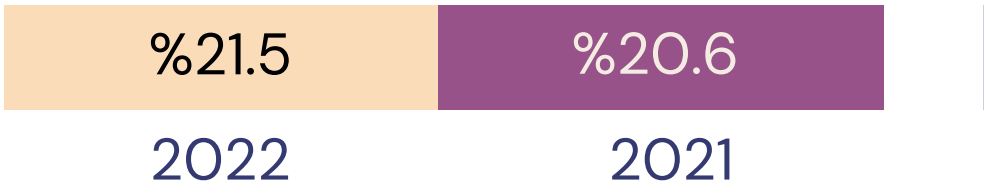

نسبة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن على وزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي من إجمالي النفقات العامة 2021/2022

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة التربية والتعليم وبما يشمل التعليم العالي 2021-2022:

أولاً: ارتفع الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة التربية والتعليم وبما يشمل التعليم العالي في العام 2022، عن الإنفاق السنوي في العام 2021، ولكن بزيادة محدودة، حوالي 5%، وبمبلغ وصل إلى (161) مليون شيكل.

ثانياً: ارتفعت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي خلال العام 2022 من إجمالي النفقات بشكل عام، عمّا كانت عليه في العام 2021، من نسبة (20.6%) من إجمالي النفقات في فلسطين، إلى (21.5%)، وهو ارتفاع محدود، ولكن بقيمته النقدية دال.

ثالثاً: الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية "وهي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات" استحوذ على النسبة "الحصة" الأكبر من الإنفاق الفعلي على وزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي، حيث بلغت نسبة البندين معا (87.5%) من الإنفاق الفعلي لقطاع التعليم في العام 2022، في حين بلغت تلك النسبة (88%) في العام 2021. ويعود السبب في ذلك إلى كم الكادر البشري العامل في وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي (المعلمين والمعلمات والمحاضرين والمحاضرات) والإداريين.

رابعاً: ارتفع الإنفاق على بند الرواتب والأجور وتلقائيا على بند المساهمات الاجتماعية، بسبب العلاوات الإدارية الدورية السنوية.

خامساً: انخفضت النفقات التشغيلية في العام 2022، حيث بلغت (240.6) مليون شيكل، في حين كانت في ذات الفترة من العام 2021 (255.4) مليون شيكل.

سادساً: ارتفعت النفقات التحويلية (والتي تشمل منح الجامعات) في العام 2022، حيث بلغت (15.8) مليون شيكل، في حين كانت في ذات الفترة من العام 2021 (13.4) مليون شيكل.

سابعاً: ارتفعت النفقات التطويرية الفعلية في العام 2022، عمّا كانت عليه في العام 2021، من (128.0) مليون شيكل إلى (177.6) مليون شيكل.

نتيجة:
يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن للعامين 2021 – 2022، أن الإنفاق الفعلي على وزارة التربية والتعليم وبما يشمل التعليم العالي ارتفع كقيمة مطلقة، وأيضا كنسبة من النفقات الإجمالية، في العام 2022، عمّا كان عليه في العام 2021، ولمعظم البنود، في حين كان الإنفاق الرأسمالي محدودا جدا، وحصل انخفاض على النفقات التشغيلية. أما النفقات التطويرية فقد ارتفعت في العام 2022 عمّا كانت عليه في العام 2021. وعلى الرغم من حجم الإنفاق الفعلي الكبير على وزارة التربية والتعليم بما يشمل التعليم العالي والذي بلغ حوالي 21.5% من إجمالي النفقات، إلا أنه يتركز على الرواتب والأجور.

مصطلحات هامة

- النفقات: تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- الرواتب والأجور: رواتب وأجور موظفي الوزارات.
- المساهمات الاجتماعية: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- النفقات التشغيلية "السلع والخدمات": هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ).
- النفقات التحويلية: النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... إلخ).
- النفقات التطويرية: هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- الأساس النقدي: الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- أساس الالتزام "الاستحقاق": الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.